



دراسة مشتركة بين المعهد المصرفي المصري  
واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة (الاسكوا)

# دور القطاع المصرفي المصري في دعم تحويلات المصريين العاملين بالخارج

مقدم من: مني عصام فايد

مدرس اقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة- مصر

## سوق تحويلات العاملين المصريين بالخارج وأهميتها الاقتصادية لمصر

- تعتبر مصر واحدة من الدول الرائدة في مجال تصدير العمالة، حيث يبلغ عدد المغتربين المصريين حوالي 6 مليون نسمة على أقل تقدير.
- بينما تشير بعض المصادر إلى تجاوز الجالية المصرية بالخارج 12 مليون نسمة.
- تأتي مصر في المركز السادس بين أكبر الدول المتوسطة الدخل المستقبلية للتحويلات بإجمالي تحويلات مقدرة بـ 20 مليار دولار في 2013.

### Top-10 Remittance Receiving Countries by Country Income Group , 2013

In billions, U.S. dollars

High-income countries		Middle-income countries		Low-income countries	
France	21.6	India	71.0	Bangladesh	15.2
Germany	14.7	China	60.2	Nepal	5.4
Belgium	10.8	Philippines	26.1	Tajikistan	4.1
Spain	10.0	Mexico	22.0	Burma (Myanmar)	2.5
South Korea	9.0	Nigeria	21.0	Kyrgyzstan	2.3
Italy	7.7	Egypt	20.0	Haiti	1.7
Poland	7.3	Pakistan	14.9	Kenya	1.3
Russia	6.4	Vietnam	10.7	Uganda	1.0
United States	6.3	Ukraine	9.3	Ethiopia	0.6
Portugal	4.0	Indonesia	7.9	Afghanistan	0.5

Note: Includes all countries.

Source: World Bank

PEW RESEARCH CENTER

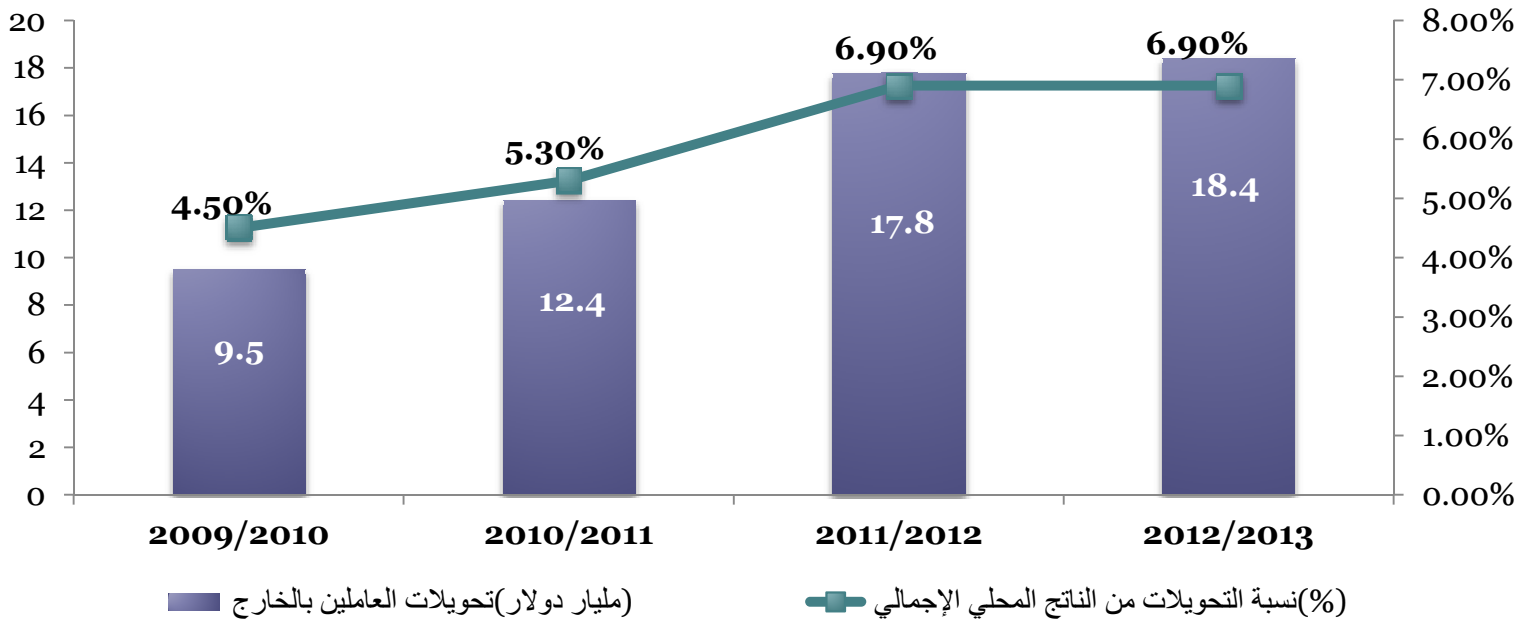
## سوق تحويلات العاملين المصريين بالخارج وأهميتها الاقتصادية لمصر

- نسبة التحويلات من الناتج المحلي اكبر من نسبة متحصلات قناة السويس، إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر في العام المالي 2013/2012
- 75% من تحويلات العاملين المصريين بالخارج تأتي من دول السعودية والكويت والإمارات (السعودية أكبر دولة مرسله لتلك التحويلات بنسبة 42.7%، يليها الكويت بنسبة 21.3%، ثم دولة الإمارات بنسبة 12.2%).

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة بالمليار دولار	
9.5%	26	صادرات سلعية
1.9%	5	متحصلات قناة السويس
3.6%	9.7	إيرادات السياحة
7.0%	18.7	تحويلات العاملين بالخارج
1.1%	1	الاستثمار الأجنبي المباشر

## سوق تحويلات العاملين المصريين بالخارج وأهميتها الاقتصادية لمصر

- تقدم مصر مثال واضح لكيفية دعم المهاجرين لعائلاتهم وبلادهم في أوقات الحاجة من خلال استعراض تدفق التحويلات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.



## التشريعات والقوانين الخاصة بتحويلات العاملين المصريين بالخارج

- السماح للبنوك بتنفيذ طلبات عملائها بالتحويل للخارج بما لا يجاوز الحد المقرر بواقع مائة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها للعميل الواحد وذلك مرة واحدة خلال العام اعتباراً من يناير 2014.
- السماح للأفراد الطبيعيين المصريين الذين يحولون مدخراتهم من حساباتهم بالخارج إلى أحد البنوك في مصر، منذ 10 فبراير 2013، بإعادة تحويل القيمة نفسها إلى الخارج باسم الشخص الذي قام بالتحويل، عند تصفية استثماراته في مصر سواء كلياً أو جزئياً، بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك.

## قنوات تحويل الأموال في مصر

### ● قنوات رسمية

➤ البنوك (40 بنك)

➤ شركات تحويل الأموال المرخصة ( International Business Association (IBA و Sphinx Trade).

● قنوات غير رسمية مثل: تحويلات نقدية يدوية من قِبَل أقارب وأصدقاء المهاجرين ونظام الحوالة غير الرسمي.

## البنية التحتية للقطاع المصرفي المصري

- تقديم عدة خدمات مصرفية إلكترونية من خلال الإنترنت وخدمات الصراف الآلي والمحمول .
- تم السماح لـ62% من البنوك بتقديم خدمات الانترنت المصرفية، إلا أن 36% من بنوك القطاع الخاص و22% من بنوك القطاع العام فقط تملك خدمات انترنت مصرفية مفعلة.
- خدمات الصراف الآلي ATMs (بطاقة حوالتى من بنك مصر)
- خدمات المحمول
  - مبادرة بنك التعمير والإسكان بالتعاون مع شركة فودافون مصر لتأدية الخدمة المالية Full-Cash لتحويل الاموال محليا ودوليا عبر المحمول.
  - إطلاق شركة ماستركارد والبنك الأهلي المصري واتصالات لأول تطبيق مشترك باللغة العربية للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في العالم "فلوس".

## مبادرات مشغلي تحويل الأموال الدولية

- مبادرة شركة المال إكسبرس Xpress Money مع البنك المركزي المصري و المصرف المتحد لاطلاق خدمة إيصال الأموال النقدية إلى المنازل لخدمة الجالية المصرية في الخارج في مارس 2013.
- اتفاق ويسترن يونيون مع بنك الإسكندرية لتقديم خدمات تحويل الأموال في مصر.
- اتفاقية التعاون المشترك المبرمه بين المصرف المتحد وشركة موني جرام MoneyGram لتوسيع شبكة تحويل الأموال بصورة أسرع ليشمل جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.



## تقييم دور القطاع المصرفي المصري في دعم تحويلات المصريين العاملين بالخارج

- إعداد استبيان للرأي موجه للإدارة المختصة بالبنك المركزي المصري بصفته الجهة الرقابية المسؤولة عن القطاع المصرفي ككل، بالإضافة إلى استبيان آخر يوزع على كافة البنوك المصرية.

## أولاً: تحليل الاستبيان الموجه للبنك المركزي المصري

- جاء الاستبيان مكوناً من 16 سؤال ليغطي البيئة التنظيمية لسوق التحويلات المالية.
- حدة المنافسة داخل القطاع المصرفي، بينما تقل حدة هذه المنافسة بشدة في قطاع شركات تحويل الأموال.
- نفى البنك المركزي المصري فرض أي ضرائب على تحويلات العاملين في الخارج.
- السماح للعامة بفتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية.
- ضمان الشفافية التامة لعملية إرسال التحويلات إلى مصر من حيث التكلفة.
- عدم امتلاك البنك لأية صلاحيات قانونية تتيح له إصدار تشريعات أو قوانين للحد من الرسوم المرتبطة بالتحويلات.
- غياب إستراتيجية واضحة من جانب البنك المركزي المصري لتحفيز تحويلات العاملين بالخارج للاستفادة من هذا المصدر الهام للنقد الاجنبي في مختلف مجالات التنمية.

## ثانياً: تحليل الاستبيان الموجه للبنوك المصرية

- يتكون هذا الاستبيان من 15 سؤال أجاب عنه 19 بنك من مختلف البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري من القطاعين العام والخاص.
- يشمل استفسارات عن مجموعة الخدمات والحوافز المقدمة من البنوك لتعزيز وزيادة تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج، بجانب الإشارة إلى أهم المعوقات التي قد تواجه البنوك في هذا الصدد.

## أهم النقاط المشار إليها من جانب البنوك

- القنوات التي يمكن من خلالها إرسال تحويلات المصريين العاملين بالخارج.
- تكلفة نقل التحويلات سواء كان بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- مدى اتساع شبكة فروعهم في انحاء الجمهورية الى جانب تقديم البعض منهم لخدمات الصيرفة الالكترونية كبديل آخر لتحويل الأموال.
- قيام بعض البنوك بتوقيع اتفاقيات تعاون مع بنوك في دول خليجية او أجنبية أخرى لتسهيل تدفق تحويلات العاملين بالخارج (بنك مصر، البنك الأهلي المصري، بنك التنمية والائتمان الزراعي، المصرف المتحد، بنك فيصل الاسلامي المصري، بنك القاهرة، البنك التجاري الدولي CIB والبنك الأهلي المتحد).
- إدراكهم التام بحاجتهم الملحة لتعزيز قدراتهم التنافسية لجذب المزيد من التحويلات.

## العقبات التي تحد من قدرة البنوك علي جذب المزيد من هذه التحويلات

- الآليات غير الرسمية.
- محدودية الانتشار الجغرافي.
- تأخر تنفيذ مشروع الصيرفة الالكترونية.
- قلة الخدمات والمنتجات الادخارية والاستثمارية التنافسية التي تستهدف العاملين في الخارج بشكل خاص .
- مدى توافر العملة الأجنبية وتغيرات سعر الصرف.
- محدودية الاتفاقيات مع بنوك دول الخليج.
- ضعف المواد الإعلامية المتوفرة للتعريف بالخدمات والتسهيلات المقدمة.
- الحالة السياسية والأمنية داخل البلاد، علاوة على الظروف السياسية المضطربة في بعض الدول العربية.

## نظرة تحليلية لاستبيان البنوك

- قصور في وفرة ودقة المعلومات المتاحة عن حجم ومصدر هذه التحويلات و هو ما يصعب معه تقييم مدى نجاح وفاعلية خطط استهداف أموال المصريين العاملين بالخارج..
- حجم العمولات التي تتقاضاها البنوك على التحويلات عالية (متوسط رسوم التحويلات في مصر 7.3 %) مقارنة بالمتوسط العالمي المستهدف عند 5 % .
- المزيد من الدعاية والاعلان عن مختلف المنتجات والترويج لها بشكل منظم ومدروس مستخدمة في ذلك حملات دعائية مكثفة للفئات المستهدفة.
- محدودية المنافسة.

## التوصيات والسياسات الضمنية

- يتضح جلياً عدم جاهزية المنتجات المالية المرتبطة بالتحويلات بعد باستهداف التضمين المالي وجذب المزيد من التحويلات.
- يظهر حرص المؤسسات المالية ورغبتها في جذب المزيد من الجهد لتطوير المنتجات والخدمات المالية بسوق التحويلات.
- أربع محاور أساسية لزيادة تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج من خلال القنوات الرسمية وتعزيز استخدام هذه الأموال المحوَّلة .

أ. خلق بيئة عمل اقتصادية تفاعلية يتعامل من خلالها كافة أصحاب المصالح بسهولة

- عدد كبير من اللاعبين الاقتصاديين.
- توفر الشبكات الإلكترونية ووسائل الاتصال.
- توفر المعلومات والتفاصيل عن كافة المعاملات والأنشطة.



## ب. تسهيل وصول المهاجرين للحسابات المصرفية

- فتح فروع للبنوك في دول المقصد التي تتركز فيها العمالة الوطنية.
- تشجيع المهاجرين وأسرتهم على فتح حسابات توفير والتعامل مع كافة المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك.
- رفع سعر الفائدة على حسابات التوفير المرتبطة بالتحويلات.
- تحسين تكلفة وسرعة وصول التحويل من خلال تحفيز المنافسة والرقابة الفعالة على عمليات نقل الأموال.

## ت. تطوير المنتجات المناسبة

- تطوير المنتجات المالية المُستهدفة للفئات ذات الدخل المنخفض وكذلك التي لا تتعامل مع البنوك.
- ضرورة وجود بيانات تاريخية موثقة و دقيقة عن حجم و مصادر هذه التحويلات بشكل تفصيلي لكل بنك على حدى مما يساعد على إجراء دراسات لتقييم مدى نجاح و فاعلية السياسات المختلفة للبنوك العاملة فى سوق التحويلات.
- تنظيم ورش عمل وندوات لتناول أفضل التجارب الدولية والتعريف بالمنتجات التمويلية المرتبطة بخدمات التحويلات.
- تعزيز دور البريد المصري فى تقديم الخدمات المالية المرتبطة بالتحويلات من خلال شبكة فروع الواسعة المنتشرة فى أنحاء الجمهورية.

## ث. استخدام التكنولوجيا

- تشجيع الروابط والشراكات الجديدة بين المؤسسات المالية وشركات شبكات الهواتف المحمولة لتوسيع الوصول للخدمات المالية.

شكراً لحسن استماعكم...